# دور الرقابة المرورية في التقليل من حوادث المرور

عـــاقلي فضيـلة
جامعة بـــــاتنة -1-

**الملخَّـص:**

تعد حوادث المرور أحد ابرز المشكلات التي تواجهها الجزائر ككل الدول، وهي مشكلة في تزايد مستمر مما ينجر عنها خسائر مادية وبشرية كبيرة، ناهيك عن الآثار الاجتماعية والإقتصادية.

عليه حاولنا تسليط الضوء على دور الرقابة المرورية في التقليل من حوادث المرور وكذا السلامة المرورية التي تهدف إلى تبني كافة الخطط وبرامج الرقابة للتقليل من ظاهرة تفاقم حوادث المرور.

**الكلمات المفتاحية:** حوادث **المرور**، الرقابة المرورية، السلامة المرورية.

**Résumé :**

les accidents de la route consédérés comme, l'un des problèmes les plus importants auxquels l'Algérie est confrontée sans cesse et entraînent de grandes pertes matérielles et humaines, sans parler des conséquences sociales et économiques touchant la société Algérienne .

Par conséquent, dans ce papier nous avons essayé de démontrer le rôle du contrôle routier dans la réduction des accidents de la circulation et la sécurité routière, qui vise à l'adoption de tous les plans et programmes de contrôle pour diminuer le phénomène des accidents de la circulation.

**Mots clé :** accidents de la route, contrôle routier, sécurité routière.

**Abstract :**

Longer traffic accidents, one of the most prominent problems facing Algeria as a whole states, a problem in the continuously increasing, which results in big material and human losses, not to mention the social and economic implications.

we have tried to shed light on the role of the traffic control to reduce traffic accidents and traffic safety, which aims at the adoption of all the plans and programs of control to reduce the phenomenon of aggravation of traffic accidents.

**Key words:** traffic accidents, traffic control, traffic safety.

**مقدمة:**

لقد أدى تطور التقنيات الحديثة إلى تحقيق قفزة نوعية في حياة الإنسان بفضل ما قدمت ولا زالت تقدم من آلات وأجهزة سهلت عليه حياته وطاب بها عيشه فصار من الصعب عليه الاستغناء عنها. وتبقى المركبة واحدة من أهم اختراعات العصر إذ بها اختصر الإنسان المسافات والأبعاد وحقق ما كان يصبو إليه منذ زمن بعيد فيسرت له من أمره فصار التنقل بالنسبة إليه أمرا سهلا والسفر متعة إذ لا يمر استعمال المركبة دون إلحاق الضرر بالذات البشرية وبالمكاسب. وتلك هي ضريبة كل تطور إذ نلقى الحوادث كنتيجة حتمية للسرعة وعدم الاحتياط، ولكن الملفت للنظر هو ارتفاع نسق تطورها بشكل مفزع وخطير و كثرة الضحايا من قتلى وجرحى إلى درجة أن البعض قد وصفها "بحرب الطريق"

وتصنف حوادث المرور على أنها السبب الرئيسي الثالث للوفاة بين سكان العالم في المرحلة العمرية من 30سنة إلى 44سنة .وتمس خاصة فئة ما بين المرحلة العمرية من 9 الى 25سنة. وتقتل حوادث الطرقات حوالي 1.3مليون نسمة سنويا وتؤدي إلى إصابة وإعاقة أكثر من 20مليون نسمة على مستوى العالم ويتوقع أن تزيد نسبة الوفيات في سنة 2020 بسبب حوادث المرور إلى 80% في البلدان النامية. وهذه الآفة المعاصرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بسوء استعمال المركبات، وعدم التقيد بقواعد السلامة المرورية عموما والالتزام بقوانين السير خاصة. ومن جملة سبل التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة تنظيم المرور تنظيما محكما والرقابة من طرف الهيئات المختصة على الطرقات، ويهدف إلى وضع قواعد لتأمين السير. وعليه مشكلة ورقة بحثنا تكمن في السؤال التالي: واقع الرقابة المرورية على الطرقات وما دورها في التقليل من تفاقم ظاهرة حوادث المرور ومدى فعالية الأجهزة

المتبعة ؟ من أجل التحكم في الموضوع، والإجابة على إشكالية البحث ، تم الاعتماد على الخطة التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لحوادث المرور .

المبحث الثاني:الرقابة المرورية والإجراءات المتخذة للتقليل من تفاقم ظاهرة حوادث المرور

المبحث اثالث: السلامة المرورية

الخاتمة: (نتائج الدراسة واقتراحات).

## المبحث الأول: إطار النظري لحوادث المرور والرقابة المرورية على الطرقات

تشكل حوادث المرور نقطة سوداء من حيث، الأخطار والإصابات والوفيات وتكمن خطورتها فيما تتركه على الفرد والمجتمع من آثار عدة، منها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.لهذا حاولنا تقسيم هذا المبحث إلى، ماهية حوادث المرور(الطلب الأول)،و آثار حوادث المرور(المطلب الثاني).

### المطلب الأول: ماهية حوادث المرور .

**أولا:تعريف حادث المرور:**

تعرف اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة لهيئة الأمم المتحدة الحادث المروري بأنه : " هو الحادث الذي يتوفر فيه العناصر الآتية :

1- أن يحدث في الطريق العام.

2- أن ينتج عنه وفاة أو إصابة شخص أو أكثر.

3- أن تشترك فيه إحدى المركبات المتحركة على الطريق."[1]

هناك من يرى بأن الحادث المروري هو ما يقع للمركبة أو منها أثناء سيرها، فهو كل فعل مزهق للنفس أو متلف لأطراف الإنسان، أو الأموال، نشأ عن سير الإنسان أو وقوفه، أو مركبته على الطريق. [2]

وعرفه آخرون بأنه : " كل ما يحدث للمركبة أو يحدث منها أثناء سيرها مما ينتج عنه إزهاق في الأرواح أو إصابات في الأجسام أو خسائر في الممتلكات ..... ".[3]

كما يعرف كذلك بأنه"الواقعة غير المتعمدة وبدون قصد سابق التي ينجم عنها وفاة أو إصابة أو خسارة للممتلكات (تلفيات) بسبب المركبات أو حمولتها أثناء حركتها على الطريق العام."[4]

وعرف نظام المرور بالمملكة العربية السعودية حوادث السير بأنها "جميع الحوادث التي ينتج عنها إزهاق للأرواح، أو إصابات في الأجسام، أو خسائر في الأموال، نتيجة استعل المكبة. "[5]،وقد عرفت هيئة الصحة العالمية حادث المرور بأنه: "واقعة غير متعمدة، ينتج عنها إصابة ظاهرة"[6]

عرف حدث المرور بأنه: "كل ما يتعرض له مستخدمو الطريق من اصطدام ودهس وانقلاب وسقوط،ونحو ذلك،سواء كانوا مشاة أو ركاب، سائرين أو واقفين أو جالسين، وسواء كانت وسائل نقلهم مركبات آلية: سيارات، قطارات..أو حيوانات"[7]

كما عرف حادث المرور بأنه:"حادث عرضي يحدث بدون تخطيط مسبق، من قبل مركبة واحدة، أو أكثر مع مركبات أخرى، أو مشاة أو حيوانات، أو أجسام على طريق عام أو خاص.ينتج عنه إتلاف متفاوتة بالممتلكات والمركبات، تؤدي إلى الوفاة أو الإعاقة المستديمة"[8]

أما تعريف الحادث المروري من الوجهة الاقتصادية "فهو ذلك الحادث غير العمدي الذي نتج عنه استخدام المركبة على الطريق العام، وينتج عنه

خسائر في الأرواح والممتلكات تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الاقتصاد الوطني "[9]

كما عرفه j.Leplat على أنه نتيجة غير مرغوب فيها ولم تكن لتحدث لو أن النظام المعين سار بالطريقة المستهدفة من طرف مصمم، يمكن اعتبار الحادث كثمرة لعدم عمل النظام.[10]

ويتكون النظام ا من ثلاثة عناصر هي الإنسان والمركبة والمحيط.

- أخذ المعلومات ومعالجتها(العلاقة بين المحيط والإنسان).
- الإجراءات المتخذة على المركبة (العلاقة بين الإنسان والمركبة).
- السلوك الحركي على قارعة الطريق (العلاقة بين المركبة والمحيط).

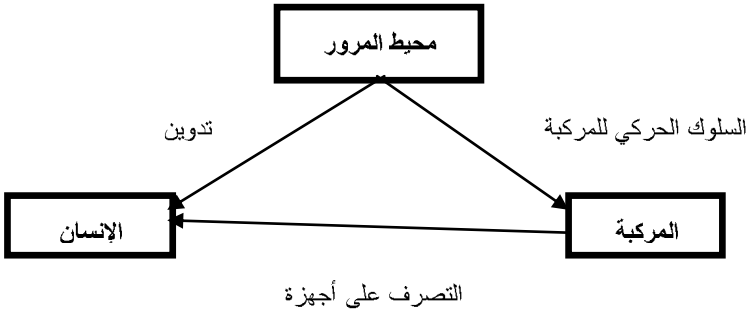


**ثانيا: أنواع حوادث المرور.**

تقسم حوادث المرور كالآتي:

1- **على أساس الأضرار الناتجة عنها:( قد يكون جسدي أومادي).**

- **حادث وفاة:** ، حادث المرور الذي ينتج عنه وفاة شخص أو أكثر"[11]
- **حادث إصابة:** الحادث الذي يترتب عليه إصابة شخص أو أكثر، في صورة جرح أو كسر أو تهتك في الأنسجة، سواء أكانت الإصابة ظاهرة أم خفية، خطيرة أم طفيفة.

- **حادث التلفيات:** "حادث المرور الذي لا يترتب عليه وفاة أو إصابة أحد الأشخاص، وإنما ينتج عنه تلفيات فقط،سواء أكانت هذه التلفيات في مركبة من المركبات المشتركة في الحادث، أم في الممتلكات العامة الخاصة"[12]

**2- على أساس التعمد والخطأ.**

-**عن طريق العمد:** هي تلك الحوادث التي يرتكبها الأفراد باستخدام المركبات قاصدين إلحاق الضرر بشخص الغير أو بممتلكاته، وهو ما يعني توافر صفة القصد في مثل هذه الحوادث. [13]

- **عن طريق الخطأ:** ويقصد بها تلك الحوادث التي لا تتوافر فيها صفة التعمد والقصد حيث أنها تقع عن طريق الخطأ دون إرادة الأطراف سواء ترتب عليها حالات وفاة أو إصابات أو تلفيات أو خسائر.[ 14]

**3- على أساس الشكل الذي يتخذه.**

- **حوادث التصادم:** حادث التصادم معناه ارتطام مركبتين أو أكثر مع بعضهما أو ارتطام مركبة مع عارض آخر على الطريق أو خرجه وينتج عنه خسائر في الأرواح أو الممتلكات.[ 15]

- **حوادث التدهور:** حالة فقدان السيطرة على المركبة، انقلاب أو تدحرج سيارة أو مركبة واستقرارها على جانبها أو بشكل تكون فيه الإطارات إلى أعلى أو عودتها إلى وضعها الطبيعي مع وجود أو عدم وجود أضرار بالأرواح أو الممتلكات أو بهما معا. [16]

- **حوادث الانزلاق:** يعرف انزلاق السيارةً باختلال توازنها أثناء السير ويحدث الانزلاق عندما يقل تماسك إطارات المركبات مع سطح الطريق مما

يجعل القوى الأخرى في المركبة غير متناسبة مع الضعف الذي طرأ على تماسك الإطارات مع السطح.[17]

- **حوادث الدهس:** اصطدام مركبة بأحد الأشخاص مباشرة، فحادث الدهس يختلف عن حادث المرور الناتج عن اصطدام مركبة بمركبة أخرى وينتج عنه إصابة أو وفاة إنسان، فهذا الأخير قد يكون حادث تصادم أو انزلاق أو حريق سيارة وحوادث الدهس من الحوادث الأكثر خطورة.[18]

- **حوادث حرائق السيارات:** "تعد حوادث حرائق المركبات من ضمن الحوادث التي تؤثر على حركة السير وتتطلب اتخاذ إجراءات مرورية خاصة لمنع تفاقم الحادث وامتداد آثاره إلى الأشخاص والمركبات والممتلكات المحيطة بالمركبة التي اشتعل فيها الحريق ".[19]

**المطلب الثاني: أسباب وآثار حوادث المرور.**

أهم العوامل المسبب في حوادث المرور: الإنسان والمركبة والطريق، والظروف البيئية المحيطة.

**أولا: أسباب حوادث المرور:**

**1- الأسباب التي تتعلق بالعنصر البشري.**

***السائق:** يعد سائق السيارة المحور الأساسي لمشكلة المرور بحيث أنه:"كل شخص يقود مركبة أو حيوانا من حيوانات الجر والتحميل والركوب."[20] أو أنه كل شخص مؤهل لقيادة المركبة بصفة قانونية وفق ما بنص عليه قانون المرور [21]،أو "كل من يقود مركبة أو معدة أشغال عامة، أو دراجة آلية"[22] ، كما عرفه القانون (ج)على أنه: كل شخص يتولى قيادة مركبة بما فيها الدراجات، والدراجات النارية أو يسوق حيوانات الجر والحمل والركوب والقطعان عبر الطريق أو يتحكم فعلا في ذلك.[23]

وقد يتسبب في الحادث في حالة، السرعة الزائدة. سوء تقدير السائق للفجوة المرورية اللازمة. التوقف المفاجئ. – عدم إعطاء الأولوية– تعاطي المخدرات والمسكرات والعقاقير الطبية. – استخدام الهاتف الجوال أثناء القيادة. – سوء استخدام أنوار التقابل. – السير في الاتجاه المعاكس. :[24]

***المشاة:** الأشخاص الذين يسيرون على أقدامهم، ومن في حكمهم، مثل الأشخاص الذين يدفعون أو يجرون عربة أطفال، أو عربة مريض، أو ذوي الاحتياجات الخاصة.[25]

ويعد بمثابة الراجلين: الأشخاص الذين يدفعون أو يجرون عربات الأطفال أو المرضى أو المعطوبين الذين يتنقلون في عربات متحركة يقودونها بأنفسهم بسرعة الخطأ.[26]

وأهم الأخطاء التي يقترفها المشاة والتي تؤدي إلى وقوع بعض الحوادث المرورية مايلي[27]

– عدم استخدام أماكن عبور المشاة، – عدم الالتزام بالسير على أرصفة الطريق.

– عدم استخدام سلالم المشاة، والقفز من أعلى أسوار الأمان التي تجهز بها الطرق.

– جهل المشاة بمدلول الإشارات الضوئية،والخطوط الأرضية،والعلامات المرورية عامة،وما يخص المشاة خاصة– عبور المشاة للطريق عند ظهور النور الأحمر.

***الراكب:** يمكن تعريف الراكب بأنه:كل شخص يوجد بالمركبة أو عليها، بخلاف قائدها أو معاونه.[28] ، كما يعد الراكب سببا في وقوع حوادث السير، كالتحدث مع السائق أو يتشاجر معه، أوالذي يقفز من السيارة أثناء سيرها[29]

**2-أسباب تتعلق بالمركبة:**

تعتبر المركبة ثاني العناصر المسببة لحوادث المرور، ومتى ما خضعت المركبة للفحص الدوري ألالزامي بهدف الصيانة والإصلاح كل ما كان له الأثر الايجابي في تقليل الحوادث المرورية ، وهي كل وسيلة نقل نقل بري مزودة بمحرك للدفع أو غير مزودة بذلك، تسير على الطريق بوسائلها الخاصة أو تدفع أو تجر.[30]

**3-أسباب تتعلق بالطريق:**

يعتبر الطريق من أخطر العوامل المسببة لحوادث المرور ومتى ما كان الطريق على درجة عالية من الإتقان في رصفه، وتعبيده وتزويده باللوحات الإرشادية كلما سهل قيادة السائقين وقلل من نسبة الحوادث المرورية. وعرف القانون الجزائري الطريق على أنه: كل مسلك عمومي مفتوح لحركة مرور المركبات.[31]

يعد الطريق عنصرا أساسيا في الحادث المروري، بسبب أخطاء التصميم الهندسي للطريق،أو الإهمال في تزويد الطرق وتجهيزه بالعلامات التحذيرية والإرشادية أو وجود بعض الموانع الحاجبة للرؤية على الطريق، كالمباني، الأشجار، ولافتات الدعاية أو المركبات الواقفة وأفراد المشاة.

**4- الأسباب المتعلقة بالعوامل الطبيعية.**[32]

هي العوامل التي تقع خارجة عن إرادة البشر مثل العواصف والأمطار والضباب وغيرها،وتمثل العوامل الطبيعية سببا من أسباب وقوع الحوادث المروريةّ.

***الضباب:** إن معظم حوادث المرور تقع عند وجود الضباب و تكون بسبب السرعة العالية مع وجود الثقة المفرطة لدى السائق.

***الأمطار والسيول:** تتسبب الأمطار والسيول في تقليل الاحتكاك بين الإطارات والطريق،أو بين المكابح والإطارات فتنزلق السيارات وتفقد توازنها فتكون معرضة للاصطدام بشدة.

***الحرارة المرتفعة:** إرتفاع درجة الحرارة يؤثر على السائق والسيارة والطريق،فالحرارة العالية تسبب توتر للسائق مما يقلل قدرته على التحكم في السيارة. كما تؤثر الحرارة العالية أيضا على السيارة فتقل كفاءتها وقد تنفجر الإطارات خصوصا القديمة مسببة الحوادث والتصادم بين السيارات.

***الرياح والعواصف الشديدة:** المصحوبة بالرمال والأتربة، يمكن أن تؤدي إلى عدم توازن السيارة واهتزازها مع الرياح، وتزداد خطورة الرياح عند المرور فوق الجسور العالية أو بجانب الشاحنات الكبيرة.

**ثانيا: آثار حوادث المرور.**

تترتب عن حوادث المرور آثارا مختلفة ،إقتصادية و إجتماعية وأخرى صحية.

1- **آثار الإقتصادية:** إن أكثر الفئات إنتاجية في العمل تلك التي تتراوح أعمارها ما بين 20 – 44 سنة، وما يؤسف له أنها أيضا الأكثر تضرراً من جراء الحوادث المرورية على الطرق وفيات أو إصابات أو عجز، ومن ثم تكون الآثار السلبية على فقد إسهامات وجهود هذه الفئة العمرية الفاعلة، ضارة وذات تأثير بتنمية واقتصاديات الوطن، وبالتالي تكلف الدولة أعباء مادية ثقيلة ،تتمثل في التعويضات ،وتصليح الطرق والجسور ،والإشارات المرورية...[33]

**2- الآثار الإجتماعية:** يقصد بالآثار الاجتماعية للحوادث المرورية تأثير هذه الحوادث على كيان الفرد والأسرة، وثم كيان المجتمع ،بحيث قد تصل الأثار الإجتماعية إلى حد الفقر في حالة فقدان الشخص لعمله .

**3-الأثار الصحية النفسية:** وأما عن الآثار النفسية فتتمثل في الآلام والمعانات والخوف والتعب وعدم الاستقرار النفسي للشخص الذي أصيب بحادث مرور طيلة ما تبقى له في حياته.

**المبحث الثاني:الرقابة المرورية والإجراءات المتخذة للتقليل من تفاقم ظاهرة حوادث المرور.**

لا يكتمل تنظيم المرور إذا لم تكن هناك منظومة فعالة لمراقبة حركة المرور، والسهر على تقيد مستعملي الطريق بقواعد السلامة والتزامهم باحترام القواعد المنصوص عليها في قانون المرور"مدونة السير". وعليه يقسم هذا المبحث إلى مفاهيم أساسية حول الرقابة المرورية (مطلب الأول) و الإجراءات المستعجلة للتقليل من تفاقم ظاهرة حوادث المرور (المطلب الثاني) .

**المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الرقابة المرورية.**

**أولا: تعريف الرقابة المرورية:**

عملية رصد سلوك مستعملي الطرقات وبالتالي أفعالهم للتأكد من سير العمل طبيعيا أو اتخاذ الإجراء المناسب عند حدوث المخالفة، بحيث تهتم هذه المنظومة بالتطبيق السليم والمحكم لقانون المرور لضمان السلامة المرورية.[34]

**1- قانون المرور:**

يتضمن القواعد الأساسية للسلامة المرورية، ويحدد إجراءات فرض احترامها، ويقرر الجزاءات المناسبة لمخالفة هذه القواعد والمبادئ.

ويعد قانون المرور سلاحا قانونيا في يد الأجهزة المكلفة بالمراقبة وردع المخالفين. وهذا ما جعل السلطات المعنية إعطاء العناية اللازمة ليكون شاملا ودقيقا وملائما لخصوصيات المجتمع، ومتماشيا مع المستجدات التي تطرأ عليه.

**2- الهيئات المكلفة بالمراقبة**

وهي أجهزة نظامية حكومية تناط بها مهمة مراقبة حركة السير وفرض احترام قانون المرور وقواعد السلامة المرورية، وحتى تقوم بدورها على أكمل وجه يجب أن توفر لها الشروط اللازمة منها:

– أن يكون لها التعداد الكافي لأداء مهامها.

– أن تكون لها فرق متخصصة ي مجال السلامة المرورية،والتي تكون تكوينا متخصصا.

– أن تزود بالتجهيزات والمعدات الضرورية، من حيث الكم والنوعية، مثل السيارات والدراجات والطائرات وأجهزة الرادار وغيرها من التجهيزات الحديثة.

**3- تجهيزات المراقبة:**

لقد عرفت تجهيزات مراقبة المرور تطورا مذهلا، وابتكارات رائعة فلا تمر سنة إلا وتظهر اختراعات جديدة جديرة بالاقتناء والاستعمال. ومن هذه الأجهزة على سبيل المثال لا الحصر:

***جهاز الرادار:** ويستعمل لمراقبة سرعة المركبات وقياسها لضبط من يخالفون حدود السرعة المنظمة. وهذا الجهاز عرف تطورا محسوسا، فبعد أن كان بسيطا يقيس السرعة فقط أصبح جهازا متطورا يرصد السرعة، ويصور السائق والمركبة ويظهر رقم تسجيلها، كما انه يحدد وقت ارتكاب المخالفة ومكانها وغيرها...

يعتبر الرادار أداة فعالة لردع السائقين الذين يفرطون في السرعة ولا يلتزمون بالحدود القصوى المقررة، ولذلك يساعد استعمال هذا الجهاز على التقليل من هذه المخالفات الخطيرة التي تتسبب في وقوع حوادث مؤلمة.

***كاميرات التصوير والفيديو:** إن استعمال هذه التجهيزات يساعد على مراقبة حركة المرور ورصد المخالفين، فهي تؤدي دورا فعالا في تنظيم حركة المرور وبذلك تساهم في رفع مستوى السلامة المرورية.

***غرفة مراقبة المرور:** هي عبارة عن مركز لمراقبة حركة السير عبر المدينة وتسييره،وهي مزودة بأجهزة حديثة تسمح بملاحظة ومراقبة الحركة عبر كل الشوارع والتدخل في الوقت المناسب لتوجيه حركة السير وفك الانسدادان وضمان السيولة. ولا تخلو مدينة حديثة من مثل هذه الغرف لأنها أصبحت من الآليات الضرورية لتعزيز تدابير السلامة المرورية.

***جهاز تحديد السرعة:** من أهم الأجهزة التي تزود بها المركبات الثقيلة جهاز "تحديد السرعة"،والي يمنع السائق من تجاوز الحد الأقصى من السرعة المسموح بها. وأيضا المركبات الحديثة أصبحت تجهز بهذا الجهاز من المصنع، حيث صر من التجهيزات المدمجة بالمركبة، بعد ان كان جهازا إضافيا يقتنى ويركب.

***جهاز ضبط السرعة:** يوجد جهاز أكثر تطورا يسمى"ضابط السرعة" يعمل وفق شبكة إتصال عن طريق قمر صناعي، حيث يحدد سرعة المركبة تبعا للمناطق التي تمر بها والتي تختلف حدود السرعة المسموح بها من منطقة عمرانية (حضرية) إلى طرق وطنية أو طرق سيار.كما يقوم هذا الجهاز بتسجيل مدة السياقة والسرعة التي تمت بها،وفترات الراحة، ويمكن أن تراقب المركبة عن بعد.هذا الجهاز هو في طور التجربة والاختبار لدى بعض الدول المتقدمة. أما استعمال جهاز تحديد السرعة فأصبح إجباريا لدى كثير من البلدان فمثلا في الجزائر أصبح تركيب جهاز ضبط السرعة إجباريا في مركبات النقل الجماعي وبعض مركبات نقل البضائع، طبقا لأحكام قانون المرور المعدل والمتمم الصادر في سنة 2014.

***جهاز توجيه وتحذير:** هو جهاز الكتروني، تزود به المركبات، يسمح بوصلها بنظام معلوماتي مركزي يجعل المركبات تحت الرقابة عن بعد لاستشعار أي خطر يحدق بها، فتوجه للسائق تحذيرات وتعليمات لتفادي هذه الأخطار. وهو من الأجهزة المخترعة حديثا والذي سيساهم تعميم استعماله في تعزيز السلامة المرورية.

**ثانيا:أهداف المراقبة المرورية عبر الطرق:**

ترمي عملية المراقبة لتحقيق هدفين رئيسيين هما:[35]

- ضمان سيولة الحركة المرورية وسرعتها.
- السهر على احترام قانون المرور وبالتالي التقليل من حوادث المرور.

**1- طرق المراقبة:**

تتم عملية مراقبة حركة المرور بـــ:

أ- **الدوريات:**

تلعب الدوريات دورا مهما في السهر على احترام قانون المرور خاصة الدوريات على متن الدراجات النارية،التي أثبتت نجا عتها نظرا لصغر حجمها الذي يساعدها على سرعة التنقل في كل الظروف، ومهما كان حجم المرور، بالموازاة مع تنظيم حركة المرور تقوم هذه الدوريات بمراقبة المركبات سواء تعلق الأمر بالوثائق أو التجهيزات الخاصة بالمركبة.

وتعتبر الدورية الوحدة الأساسية لإنفاذ القانون، فالدورية اليقظة هي خط الدفاع الأول لرادارات شرطة المرور ورجل الدورية هو الذي يعظم أو يحطما دارة شرطة المرور، كذلك فمن اللازم توظيف السياسات والخطط والبرامج الفعالة لأداء الدورية لوظيفتها بكفاءة واقتدار.

وتعرف الدورية بأنها الفحص المنتظم لمنطقة ما، لتوفير الحماية والسلامة والأمن وذلك من خلال:

- الملاحظة والرقابة.
- الضبط.
- الردع الخاص والعام.
- مساعدة المهور في التعامل مع عناصر حركة المرور.
- القدرة على تشجيع القيادة السليمة.

✓**أنواع الدوريات:**

الدوريات إما أن تكون راكبة أو راجلة كما يمكن أن تأخذ صورة الكمين.

***الدوريات الراكبة:**تتكون الدورية الراكبة من واحد أو أكثر من رجال شرطة المرور يستغلون سيارة أو دراجة نارية، الأمثل أن يتكون طاقم عربة دورية المرور من سائق وقائد للطاقم وفردين أما الدوريات الراكبة

الدراجة النارية فالأمثل أن تكون مزدوجة وذلك لتقرير فعالية الدورية ولتأمين أفرادها ولتعزيز السلامة استخدام الدوريات الراكبة الدراجة النارية ليلا.

***الدوريات الراجلة:** تستخدم الدوريات الراجلة لشرطة المرور لتنظيم حركة المرور في نقطة معينة مثل التقاطعات أو تنظيم المواقف أو منع التوقف وذلك لتامين السلامة والانسياب المروري.

***الكمين:** قد يكون الكمين المروري ظاهرا أو غير ظاهر وذلك لتحقيق الرقابة المرورية المكشوفة وغير المكشوفة.[36]

**ب- الحواجز:**

يقوم الأعوان المكلفون بالمراقبة على مستوى الحواجز بالتأكيد:

- الحالة الجسمانية والنفسية للسائق التي تسمح له بالسياقة في أحسن الظروف (الإرهاق، التعب، السياقة في حالة سكر...)

- الوثائق اللازمة للمركبة ومدى صلاحيتها (رخصة السياقة، شهادة التأمين...). كما أن هذه الحواجز من حيث كونها ثابتة تسهل على المواطن عملية الاتصال للاستفسار أو الإبلاغ أو طلب يد المساعدة.

**ج- الرادار:**

أدخلت الكثير من الدول تكنولوجيات حديثة،وتقنيات جديدة في مراقبة حركة المرور ومنها الرادارات وهي أجهزة متطورة توضع في الطرق السريعة، وكذا الطرق العادية، وملتقيات الطرق،وهي تحتوي على كاميرات، أجهزة رصد،عدادات،...،كما أنها تسمح بالاطلاع على حركة المرور، والعوائق الموجودة،ويتم الكشف عنها آليا وعن بعد. وتوجد عدة أنواع حسب

الزاوية التي تغطيها وفي المجمل هي نوعين: ثابتة(fixé) ومتحركة (mobile).

توضع الرادارات بجانب الطريق، أو على الشريط الترابي الفاصل في الطرق السريعة، بحيث يمكن الاطلاع بصفة دقيقة على ما يجري في الطريق،كما توجد تكنولوجيات وأنظمة مراقبة أخرى نذكر على سبيل المثال:

(Systeme de Transport Intelligent.) STI
(Système Informatique Geographique)SIG
(Global positioning)GPS [37]

تستخدم أجهزة الرادار لمراقبة مدى التزام قائد المركبة للحد الأقصى للسرعات المقررة، ويهدف استخدامه إلى الحد من حوادث المرور الخطيرة الناتجة عن تجاوز السرعة المقررة وأجهزة الرادار متنوعة ومختلفة الأشكال، ويمكن تركيبها داخل سيارات المرور وبالتالي يمكن ضبط المخالف في الحين، كما أن هذه الأجهزة يمكن أن تزود بآلة تصوير حساسة بحيث يمكن تصوير المركبة المخالفة نهارا أو ليلا وتبين الصورة الملتقطة مكان وزمن وقوع المخالف، والسرعة التي كانت تسير عليها المركبة ورقم اللوحة المعدنية(لوحة الترقيم) مما لا يدع مجال للسائق إنكار المخالفة.

وقد استعمل جهاز الرادار من طرف مصالح الأمن الوطني في محافظة الجزائر الكبرى لمدة من الزمن، ثم تم التخلي عنه لظروف يعلمها العام والخاص. وفي الوقت الحالي تم إعادة تشغيل هذه الأجهزة في جميع ولايات الوطن. وتجدر الإشارة إلى أن مصالح الأمن الوطني المكلفة بتنظيم ومراقبة المرور لا يقتصر دورها فقط في تنظيم المرور ومعاينة المخالفات،بل وكذلك القيام باعدد تقارير فنية عن حالات الطرق وإشارات المرور والإنارة العمومية وكل ما من شانه أن يتسبب في وقوع حوادث المرور، هذه التقارير ترسل للجهات المعنية قصد اتخاذ التدابير اللازمة.[38]

**2-التقنيات الحديثة في معالجة إشكالية السرعة:**

تعتمد أساليب الرقابة المرورية الحديثة على تقنيات الكترونية متقدمة، ومن أهم التقنيات التي ساهمت بنقلة نوعية وجذرية في مسألة الرقابة المرورية تلك المرتبطة بأجهزة "ضبط السرعة آليا"وبالرغم من انطلاقة استخدامها منذ حوالي 30 عاما إلا أن التطورات الأخيرة في صناعة الحاسب والالكترونيات ساعدته في نشرها وبأشكال مختلفة. وتشتمل نظم"ضبط السرعة آليا"على دمج للرادار الذي يرصد السرعة وجهاز التصوير الذي يوثق معلومات عن المخالف، ولابد من تركيب هذه النظم في سيارة المرور لتكون متحركة أو ثابتة على أعمدة وجسور ونحوها. فإن كانت نظم "ضبط السرعة آليا تكشف المخالف وهو مايجعل من الرقابة ذات مصداقية في ضبط المخالفين.

يقوم نظم الرقابة المرورية بتصوير المخالف وتسجيل معلومات مثل الوقت وتاريخ ومكان المخالفة وكذلك السرعة ورقم اللوحة لتحديد هوية مالكها، كما يمكن التقط صورة السائق وإضافتها إلى المعلومات السابقة بعد الضبط، وعند الحديث عن هذه التقنية الآلية لابد من الإشارة إلى نقاط مهمة وهي:

* إن أسلوب كاميرا رادار السرعة يقدم أداة متقدمة للضبط المروري، فهو أداة نحو العلاج وليس العلاج نفسه.

* لتحويل هذه الأداة إلى علاج فلابد من وضع منهجية عمل لآلية تطبيق هذه التقنية.

* إن من أهم عناصر آلية التطبيق هو"التقويم" وفق مقاييس فاعلية محددة للتأكد من نجاح أداة التقنية.

* إن هذه التقنية لا تلغي، بأي حال من الأحوال، أسلوب الرقابة التقليدية المعتمد على رجل المرور وإنما مكملة له.

* إن تقنية كاميرا رادار السرعة تتطلب تركيب، تشغيل وصيانة لمكوناتها التجهيزية ما يقتضي إدارة فنية لذلك.

* إن فاعلية الضبط بهذه التقنية تحقق أول عناصر اشتراط الفاعلية وهي "الكشف" عن المخالف، ولكن تبقى عناصر سرعة إبلاغ المخالف وتأكيد تطبيق المخالفة عليه وشدة العقوبة بحسب حجم مخالفة السرعة ذات أهمية بالغة لتحقيق الفاعلية المطلوبة.[39]

**المطلب الثاني :الإجراءات المستعجلة للتقليل من تفاقم ظاهرة حوادث المرور.**

يأتي تقليل حوادث المرور من خلال تطبيق أنظمة المرور على جميع مستخدمي الطرق. وذلك بإتباع مجموعة من الإجراءات ومعاقبة المخالفين وكذلك تكثيف حملات التوعية المرورية للمجتمع.

**أولا: تعريف التربية المرورية:**

حاول البعض تعريف التربية المرورية بأنها (نهج تربوي لتكوين الوعي المروري من خلال تزويد الفرد بالمعارف والقيم والاتجاهات والمهارات التي تنظم سلوكه وتمكنه من التقيد بالقوانين والأنظمة والتقاليد بما يساهم في حماية نفسه والآخرين من الأخطار). [40]وتكمن الإجراءات المستعجلة للحد من تفاقم ظاهرة حوادث المرور فيما يلي:[41]

**1-التربية المرورية:**

* إدماج مادة التربية المرورية في المدارس، وذلك بتسطير برنامج شامل عبر أطوار التعليم الابتدائي والمتوسط، مع توفير الوسائل البيداغوجية المحققة للهدف.

* تكوين أشخاص مختصين في التوعية والتحسيس على مستوى المدارس.

* تكليف المركز الوطني بتنظيم وتنسيق العمليات الخاصة بالتربية المرورية.

* توفير منح مالية ومادية للهيئات،والجمعيات التي تقدم تكوينا خاصا بالسلامة المرورية في المدارس.

* تعميم إنشاء حظائر التربية المرورية عبر كامل التراب الوطني، نظرا لاهتمامها بتعليم الأطفال قواعد المرور وآداب استعمال الطريق.

* تخصيص أيام توعية في المدارس حول الوقاية من حوادث المرور.

**2 – تطوير وتحسين منظومة التكوين والتدريب على السياقة والتوعية والتحسيس:**

تعد المشكلة المرورية مشكلة سلوك و وعي اجتماعي، حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بقيم وتربية الأفراد، ومن البديهي أن كل الإجراءات المتعلقة بالتوعية والتحسيس في هذا المجال لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا وضعت في إطار إستراتيجية مدروسة، وكانت مرفقة بإجراءات مكملة في مجالات أخرى، ومن هنا فان تنظيم الحملات التوعية يلعب دورا هاما كونها تمثل حجر الزاوية في عملية الوقاية المرورية.

**3- الطريق:**

أثبتت المعاينة الميدانية أن طرقنا تعاني من نقائص عدة،يجب الإسراع في معالجتها سواء داخل المدن أو خارجها

**4- المركبات:**

نظرا للارتفاع الملحوظ في الحظيرة الوطنية للمركبات، حسب إحصائيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية ونظرا لقدم هذه الحظيرة يشترك ضرورة الصرامة في الفحص التقني للمركبات،وتشديد الرقابة وتكثيفها على وكالات الفحص التقني،خاصة تلك التابعة للخواص، إمكانية سحب جميع المركبات التي يزيد عمرها عن 40 سنة من الحظيرة الوطنية.

**5- التشريع والتنظيم:**

يعتبر الأمر رقم 09-03 المؤرخ في 29 رجب عام 1430ه الموافق ل22 جويلية 2009م المعدل والمتمم بالقانون رقم 14/01 المتعلق بحركة المرور عبر الطرقات قفزة نوعية هامة في مجال تنظيم المرور، وسلامة مستعملي الطريق، وفرض النظام والأمن عبر الطرقات، حيث تضمن إجراءات جديدة هامة تعالج النقائص المسجلة في القوانين السابقة ،وذلك برفع قيمة الغرامات الجزائية وإضافة عقوبات إدارية صارمة،تمثلت في تعليق أو إلغاء رخصة سياقة المخالفين لمدة معينة وفقا لدرجة خطورة المخالفة.

**6- الرقابة المرورية:**

من أهم الإجراءات تكثيف الرقابة المرورية قصد فرض احترام قانون المرور وتشجيع مصالح الأمن على مواصلة المجهودات الجبارة في سبيل تطبيق قانون المرور ليكومن عملا دائما لا مجرد حملة مؤقتة، وكذا تدعيم مصالح الأمن بالموارد البشرية والمادية، لضمان رقابة مرورية فعالة ولتحقيق ذلك يشترط:

* تطوير أساليب الرقابة المرورية لضمان الامتثال لقواعد السلامة المرورية.

* ضمان تكوين مستمر ورسكلة فعالية للأعوان المكلفين بالمرور.
* تشجيع إقامة نقاط مراقبة ثابتة في الطرقات الوطنية التي تعرف حركة مرور كثيفة وبالمحاور التي تعرف حوادث مرور متكررة.

**7- منظومة الإسعافات:**

- نشر وحدات التدخل والإسعاف عبر الطرق الوطنية والمحاور التي تعرف حوادث مرور متكررة.
- تطوير وسائل وأساليب التدخل والإسعاف العاجل.
- تشجيع مبادرة المديرية العامة للحماية المدنية، المتمثلة في إنشاء وحدة المروحيات الخاصة بالتدخل والإسعاف.
- تدريب وتكوين رجال الشرطة ورجال الحماية المدنية، وتجهيزهم على نحو يكفل إنقاذ المصابين في أماكن وقوع الحوادث.
- تحسين خدمات التأهيل ومنحها أولوية عالية في مجال الإسعاف العاجل.
- تحسين خدمات الرعاية في المستشفيات.

**9- تنسيق الجهود:**

ينبغي تنسيق الجهود التي تبذلها كل القطاعات، وإشراك جميع القطاعات والهيئات المعنية بالسلامة المرورية على الطرقات، لان توافر الاتصال والتشاور والتعاون عوامل رئيسية لمقومات الاستمرار وتعزيز الجهود بشكل فعال، من اجل وضع خطة عمل وطنية، تحدد مواعيد مستهدفة لتنفيذ الإجراءات المحددة.

**10- تحسين سلوك السائق:**

من حيث التعليم والتدريب، ويمكن في هذه المرحلة تطبيق أنظمة المرور الذكية مثل كاميرات المراقبة المركبة على أعمدة الإشارات المرورية وكاميرات مراقبة السرعة وأنظمة التحكم في السرعة على الطرق السريعة [42]

**11- منع التدخين أثناء قيادة السيارة**

تعكف مصالح وزارة النقل على إعداد تدابير قانونية تقضي بمنع سائقي السيارات الخاصة من التدخين أثناء القيادة طبقا للسياسة الرامية لتأمين سلامة السائقين أثناء قيادة المركبات والتقليل من حوادث المرور، وكشف مصدر موثوق من وزارة النقل أن هذه الأخيرة بصدد وضع الروتوشات الأخيرة لمشروع مرسوم تنفيذي يمنع أصحاب السيارات من التدخين أثناء قيادة المركبات، وفي حالة ضبط السائق في حالة تلبس فسيتم إدراج ذلك في خانة مخالفة التدخين داخل المركبة، وهي المخالفة التي يترتب عنها سحب رخصته فورا إلى جانب فرض غرامة مالية تصل إلى 400دج.

وأضاف مصدرنا أن قرار منع التدخين أثناء القيادة بعد أن تم منعه من قبل في وسائل النقل العمومية وسيارات الأجرة، يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من ظاهرة حوادث المرور التي تتسبب يوميا في مآس للعائلات.[43]

**المطلب الثالث: السلامة المرورية.**

**أولا: مفهوم السلامة المرورية**

**1- تعريف السلامة المرورية**

لايمكن الكلام على الرقابة المرورية دون التطرق إلى الشق الثاني والمتمثل في السلامة المرورية على أساس علاقة متعدية بينهما، بحيث تسعى الهيئات الأمنية من درك وطني وأمن وطني إلى أداء مهامها وتطبيق

إستراتيجيتها للحد من تفاقم ظاهرة حوادث المرور،فالقيادة العامة للدرك الوطني تركز في سياستها لمكافحة الحوادث على تكوين الفرد باعتباره أهم عامل في التوعية والوقاية المرورية وإعادة رسكلة العاملين في الميدان لضمان مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي،خصوصا فيما يتعلق بالمعدات والتجهيزات.

فيما تبقى التوعية والردع الدعامة الرئيسية التي تعتمد عليها المديرية العامة للأمن الوطني في إستراتيجيتها لمكافحة حوادث المرور بصفة عامة فضلا عن التشجيع على اللجوء إلى أساليب أخرى من شأنها دعم السلامة المرورية كوضع الممهلات وفق الشروط الصحيحة.وتنظم كذلك الأجهزة الأمنية المرور عن طريق الإعلام المروري واعتماد مخططات السير بأساليب فنية وعلمية وانتهاج عملية ردعية ومتوازنة، بحيث تصبح نسبة الإفلات من العقوبة تساوي 0%. على أساس أن السلامة المرورية مجموعة من النظم والبرامج والخطط واللوائح المرورية والإجراءات الوقائية المتعبة للتقليل من حوادث المرور والحد من خطورتها في حالة حدوثها وذلك لضمان سلامة الأفراد وممتلكاتهم وحفاظا على أمن البلاد ومقوماته البشرية والاقتصادية".[44]

## 2- أهمية السلامة المرورية:[45]

تكمن أهمية السلامة المرورية في تحقيق الأهداف التالية:

***التقليل من تكرار حوادث المرور و خطورتها.**

إن منع وقوع حوادث المرور أمر في غاية الصعوبة، لذلك يعتبر العمل على تقليل خطورة الحوادث أثناء وقوعها وبعده أمر مهم لتحسين مستوى السلامة المرورية بشكل عام والتقليل من آثار الحوادث.

### 3- مجالات السلامة المرورية

هناك مجالات عدة لتحقيق السلامة المرورية منها مايتعلق بالمهام المرورية وآخر يتعلق بالتوزيع السكاني والطرق والثالث يتعلق بالسيارات.

### 4-تدابير السلامة المرورية

إن أول ما يجب الاهتمام به والعمل على توفيره في النقل هو شرط السلامة المرورية والأمان، أي الحرص على اتخاذ كل التدابير اللازمة وتوفير كل الشروط الضرورية لتفادي الأخطار التي يمكن أن تنجم عن امتطاء المركبة والسير بها. وتدابير السلامة كثيرة ومتعددة، منها ما يتعلق بالسائق من حيث الكفاءة والمهارة، ومنها ما يتعلق بالمركبة من حيث المتانة والتجهيزات المختلفة، ومنها ما يتصل بالمحيط والمواقف.

### الخاتمة

إن لحوادث المرور ثمنا بشريا واقتصاديا باهظا يدفعه المجتمع جراء بحثه على التطور والتقدم المادي دون الاهتمام بالتطور الاجتماعي والمتمثل في بناء الشخصية الواعية والمدركة لما تفعله. لذلك يجب استغلال كل ما من شأنه أن يسهم في إرساء مبادئ السلامة المرورية من خلال إيجاد الحلول للتقليل من حوادث المرور والرقابة على الطرقات لردع السائقين ووضع حد لتفاقم هذه الظاهرة. ويعتبر العامل البشري هو العنصر العاقل والمتحكم في طريقة التعامل مع المركبة والطريق، لذا فالمسؤولية الأكبر تقع على عاتقه في تفادي الوقوع في حوادث المرور.

وفي النهاية لا يسع الباحث إلا أن يستنفر همم المسئولين ويرجوهم حمل المسؤولية التي أوكلت لهم، بأن يشددوا في تعاملهم مع قضايا الرقابة المرورية ومنح تراخيص القيادة وسحبها ممن يثيب أنه يفتقد أخلاق القياد

ومبادئها والتي تحوي في جوهرها حماية الروح الإنسانية والممتلكات المادية لأفراد المجتمع إضافة إلى تكثيف حواجز ودوريات المرور في الطرقات العامة آثناء الليل والنهار واستخدام جهاز الرادار الذي يسجل التجاوزات التي قد تصدر من طرف السائقين.لذا ارتأينا أن تكون لنا مساهمة من اجل التقليل من حوادث المرور وتوعية مستعملي الطريق و تذكير المسؤولين أن التحرك بجدية لمواجهة آفة حوادث المرور يقتضي اشراك جميع القوى الفاعلة الرقابة و ذلك من خلال جملة من الاقتراحات وهي:

1- نشر المزيد من الوعي المروري بين المواطنين والالتزام بقواعد المرور والسير وآدابها وخاصة بين الشباب من خلال بث نشرات توعية.
2- التدقيق في استخدام وإصدار رخص السياقة.
3- تشديد العقوبة على المخالفين.
4- الكشف الدوري الفني والهندسي على السيارة للتحقق من سلامتها من الأعطال.
5- محاسبة شرطة المرور لإهمال السائقين وخاصة صغار السن.
6- استخدام الكاميرات والرادارات لضبط السيارات المخالفة.
7- الإكثار من الإشارات المرورية ودوريات رجال المرور والحواجز خاصة في الأماكن التي تتكرر فيها حوادث المرور.
8- توعية الأطفال المشاة عن طريق الأسرة ومن ثم المدرسة، وذلك بإتباع ما يلي:

– أن يكون الأهل قدوة حسنة في تصرفاتهم في استعمال الشارع.
– البدء بتعليم الطفل السلامة المرورية، ولا ينتظر حتى دخوله المدرسة.

– عدم السماح للأطفال بركوب الدراجات إلا بعد التأكد من جاهزية الطفل وصلاحية الدراجة.

– تعليم الأطفال الإشارات المرورية والإشارات الضوئية وكيفية التعامل معها.

9– التشديد في الرقابة على السائقين المخالفين واتخاذ عقوبات صارمة لكل من يخالف تعليمات المرور والسياقة.

10– الاستمرار في صيانة الطرق خاصة في فصل الشتاء.

11– إنارة الطريق.

12– إجراء الفحوص الميكانيكية الدورية على المركبات كل ستة أشهر على الأقل.

13– اعتماد خطة وطنية شاملة للتوعية للحد من حوادث المرور.

14– التأكد من إجراء الفحوص الطبية الدورية اللازمة لسائقي المركبات العامة.

15– ضرورة الاستعانة بالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة لمراقبة الطرق.

17– أن تسعى قيادة امن الطرق للاستفادة من التجارب الناجحة في الدول الأخرى سواء كانت أجنبية أو عربية.

18– العمل على زيادة أعداد المراكز والدوريات، لضبط المخالفات المرورية.

**الهوامش**

(1) راضي عبد المعطي السيد، **الآثار الاقتصادية لحوادث المرور**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،سنة 2009، ص17–18.

[2] د.سعد الدين بوطبال، **سمات الشخصية وأثرها على ارتكاب المخالفات المرورية لدى السائقين،المركز الجامعي غليزان**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية- العدد الرابع- جامعة الوادي، جانفي 2014، ص145.

[3] د- علي بن ضبيان الرشيدي، **مهارات محقق الحوادث المرورية وأثرها في نجاح القضايا المرورية أثناء التحقيق**، قسم البرامج التدريبية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، عمان، 2007، ص17.

[4] راضي عبد المعطي السيد، مرجع سابق، ص18.

[5] نايف بن ناشي بن عمير الذراعي الظفيري، **الآثار الشرعية المترتبة على حوادث السير**-دراسة فقهية مقارنة بنظام الحوادث، بالمملكة العربية، لنيل شهادة الماجستير في الفقه أصوله، الجامعة الأردنية، أيلول 2005،ص9.

[6] نايف بن ناشي بن عمير الذراعي الظفيري، مرجع سابق، ص10.

[7] عمار شويمت، **أحكام حوادث المرور والآثار المترتبة عليها في الشريعة الإسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص فقه وأصول، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2010-2011، ص12.

[8] المرجع نفسه، ص12.

[9] رحيمة حوالف، التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لحوادث المرور بالجزائر جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الباحث، عدد2012/11، ص104.

[10] بوعافية لزهر، كباسي عبد الله، **دراسة إحصائية حول حوادث المرور والطرق الوقائية** المتبعة، مذكرة نهاية الدراسة، المدرسة الوطنية لتطبيق تقنيات النقل البري باتنة، الجزائر دفعة جوان 2004، ص04.

[11] نايف بن ناشي بن عمير الذراعي الظفري، مرجع سابق، ص17.

[12] نايف بن ناشي بن عمير الذراعي الظفري، مرجع سابق، ص18.

[13] نفس المرجع ، ص19.

[14] نفس المرجع، ص19.

[15] راضي عبد المعطي السيد، مرجع سابق، ص41.

[16] نفس المرجع ، ص45.

[17] راضي عبد المعطي السيد، مرجع سابق ، ص48.

[18] نفس المرجع ، ص51.

[19] نفس المرجع، ص53.

[20] نايف ن ناشي بن عمير الذراعي الظفيري، مرجع سابق، ص28.

[21] د.سعد الدين بوطبال، **سمات الشخصية وأثرها على ارتكاب المخالفات المرورية لدى السائقين، المركز الجامعي غليزان** ، مرجع سابق، ص145.

[22] المادة2 من نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/85 بتاريخ 1428/10/26ه المتعلق بنظام المرور، المملكة العربية السعودية، ص10.

[23] أمر رقم 09-03 مؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009، يعدل ويتمم القانون رقم 01-14 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 19 غشت سنة 2001 والمتضمن بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وامنها، المادة 03 –الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 45،29/يوليو سنة2009، ص05.

[24] نايف بن ناشي بن عمير الذراعي الظفيري، مرجع سابق، ص29.

[25] **نظام المرور** الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/75 وتاريخ 1427/10/26هـ **واللائحة التنفيذية له** الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم 8019 وتاريخ 1469/8/3هـ، مرجع سابق، ص11.

[26] الجريدة الرسمية، أمر رقم 09-03 مؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009، يعدل ويتمم القانون رقم 01-14 المؤرخ في 29 جمادى الاولى عام 1422 المؤرخ 19 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها. المادة03، ص5.

[27] نايف بن ناشي بن عمير الذراعي الظفيري، مرجع سابق، ص31، ص32.

[28] نايف بن ناشي بن عمير الذاعي الظفيري، مرجع سابق، ص29.

[29] نفس المرجع، ص29، ص30.

[30] الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 03، مرجع سابق، ص05.

(31) الجريدة الرسمية الجزائرية– المادة 02،ص04.

(32) د– علي بن سعيد الغامدي ابراهيم بن سعيد ابوراس، علي بن عبد العالي العجمي، عبد الله بن محمد الشهراني، **مشروع دراسة تأثير الضباب على السلامة المروري في منطقة الباحة والحلول المقترحة**، مشروع بحثي وم–9–7 المملكة العربية السعودية–ذو القعدة 1423هـ، ص28، ص29، ص30.

(33) عثمان محمد غنيم، الكلفة الاجتماعية والمادية لحوادث المرور في محافظات المملكة الاردنية الهاشمية، مجلة جامعة دمشق، المجد 26–العدد الاول+الثانية، 2010، ص696.

(34) العميد الركن/الهاشمي بوزيد بوطالبي، دور تنظيم المرور في السلامة الطرقية، الندوة العلمية التجارب العربية والدولية في تنظيم المرور، الجزائر،2009،ص 20، ص 22، ص23.

(35) نجار عبد الله، دلول حسين، **السائق وقانون المرور في الجزائر**، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة مفتش في النقل البري، المدرسة الوطنية لتطبيقات تقنيات النقل البري، باتنة 2015، ص54.

(36) محمدعبد المجيد الطيب، **المنهج التدريبي المقترح لشرطة المرور بالدول العربية**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2005، ص 13.

(37) كباسي عبد الله، بوعافية لزهر، مرجع سابق، ص71.

(38) نجار عبد الله، دلول حسين، مرجع سابق، ص55.

(39) ا.د محمود فهمي الباز الشوربجي، ا.د علي بن سعيد الغامدي، **دراسة استطلاعية عن تحسين وتطوير مستوى السلامة المرورية على الطرق داخل جامعة الملك سعود**، لتقرير النهائي للبحث رقم426/48، مركز البحوث في كلية الهندسة، جامعة الملك سعود، 2006 ،ص37، ص38.

(40) أ. د/مصطفى عوفي، د/نعيجة رضا، **واقع التربية المرورية دراسة ميدانية في مدينة أدرار، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد 14/مارس2014، ص200.

(41) فيصل بوجلال، **محاولة تقييم التكلفة الاقتصادية للحوادث المرورية في الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص النقل والامداد، جامعة الحاج

لخضر، باتنة، 2011/2010، ص30، ص31، ص32، ص33، ص34، ص35، ص36، ص37، ص38.

(42) **الستراتيجية الوطنية للنقل**، المملكة العربية السعودية، وزارة النقل، نوفمبر 2011، ص103.

(43) http://www.echoroukonline.com 16/02/2015 16 :47

(44) محمود فهمي الباز الشوربجي، ا.د علي بن سعيد الغامدي، **مرجع سابق**، ص19.

(45) د.علي بن سعيد الغامدي، مرجع سابق، ص234، ص235، ص236، ص237.